

دعوى

القرار رقم: (VD-2020-411)

الصادر في الدعوى رقم: (V-9607-2019)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

دعوى - انتهاء الخصومة - تراجع المدعية عن طلباتها - الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأخير بالتسجيل، وغرامتي التأخير في السداد والتأخير في تقديم الإقرار لأغراض ضريبة القيمة المضافة - دلت النصوص النظامية على أن الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى والفصل في الموضوع - ثبت للدائرة تراجع المكلف عن طلباته. مؤدى ذلك: انتهاء الخصومة - اعتبار القرار نهائياً بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- القرار الوزاري رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٠٩ هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المنازعات الضريبية رقم (٢٦٠٤٠) تاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١ هـ.



الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

في يوم الإثنين (١٤٤٢/٠٣/٠٩ هـ) الموافق (٢٠٢٠/١٠/٢٦ م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك

للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-9607-2019) بتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٨م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) أصالة عن نفسها بموجب هوية وطنية رقم (...)، تقدمت بلائحة دعوى تضمنت اعتراضها على غرامتي التأخير في السداد والتأخير في تقديم الإقرار لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وتطلب إلغاء الغرامات.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت على النحو الآتي: «أولاً: الدفوع الموضوعية: ما يخص اعتراض المدعية على غرامتي التأخير في تقديم الإقرار والتأخير في السداد محل الاعتراض: ١- المدعية كانت من الأشخاص الملزمين بالتسجيل في عام ٢٠١٨م؛ وذلك لتجاوز إيراداتها المليون ريال آنذاك؛ حيث إنها في عام ٢٠١٨م قامت بتوريدات تتجاوز حد التسجيل الإلزامي، وكان يلزمها الإقرار عنها وتوريد ضريبتها للهيئة. وعليه قامت الهيئة بالرجوع على المدعية عن جميع الفترات الضريبية من تاريخ نشوء الالتزام بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة؛ وذلك استناداً على الفقرة (٤) من المادة (٦٤) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أنه: «في الحالات التي تجري فيها... أو إذا لم يلتزم الشخص الخاضع للضريبة بالتسجيل، فإنه يجوز للهيئة إصدار أو تعديل التقييمات لمدة عشرين (٢٠) سنة من نهاية السنة التي تقع فيها الفترة الضريبية»، مع فرض غرامة التأخير في تقديم الإقرار وغرامة التأخير في السداد؛ وذلك استناداً على الفقرة (٣) من المادة (٤٢) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يقدم الإقرار الضريبي خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامة لا تقل عن (٥٪)، ولا تزيد على (٢٥٪) من قيمة الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار بها». والمادة (٤٣) من نظام ضريبة القيمة المضافة التي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يسدد الضريبة المستحقة خلال المدة التي تحددها اللائحة، بغرامة تعادل (٥٪) من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة».

ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق؛ فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم برد الدعوى».

وبعرض مذكرة المدعى عليها على المدعية أجابت الأخيرة: «في البداية، أود أن ألفت انتباه سيادتكم بأنني لم أقم بالتسجيل بالقيمة المضافة لحدثة هذا الأمر بالملكة، وعدم معرفتي بالأنظمة وباللوائح والقوانين المنظمة لهذا الشأن، وعند قيام هيئة الزكاة والدخل بإشعاري بضرورة التسجيل قمت على الفور بالبدء في إجراءات التسجيل على موقع الزكاة والدخل، لكن واجهتني صعوبات تقنية في الموقع، وقد تواصلت أكثر من مرة مع الدعم الفني وخدمة العملاء لحل هذه المشكلة ولكن دون جدوى؛ مما أدى إلى تأخير عملية التسجيل وصدور رقم تسجيل خاص بي، وفي تاريخ ٢٠١٩/٠٧/٣٠م تم حل المشكلة وتفعيل حسابي لدى الهيئة، وبناءً على شهادة التسجيل المرفقة (مرفق صورة) يكون نفاذ التسجيل في تاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠٣م، وتاريخ

استحقاق أول إقرار ٢٠١٨/١٠/٣١م، أي أن الإقرار المطلوب تقديمه هو الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، لكن هيئة الزكاة قامت بالزامي بتقديم الإقرارات الخاصة بالربع الأول والثاني أيضًا، وقد قُمتُ بالفعل بتقديم هذه الإقرارات وسداد الضريبة المستحقة عنها بنفس الفترة؛ وذلك لإثبات حسن النية على الرغم من أنني لم أقم بتحصيل الضريبة من المشتري لعدم وجود رقم تسجيل ضريبي، وأيضًا تمتع المشتري بإعفاء المسكن الأول؛ مما حَمَلَنِي عبئًا ماليًا ضخمًا، وعلى الرغم من وضوح نصوص مواد القانون واللائحة التنفيذية بشأن الغرامات، إلا أنه يجب أن يكون هناك استثناءات وخصوصًا مع بداية تطبيق النظام؛ حتى نستطيع الاستمرار بعملنا، وعدم تحمُّلنا أعباء مالية تؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة لي والتوقف عن العمل؛ لذا أرجو من سيادتكم الموافقة على إلغاء هذه الغرامات الخاصة بتقديم الإقرارات والتأخير في السداد، والنظر مرة أخرى هل كان يجب علي تقديم إقرارات ضريبية عن فترات سابقة لتاريخ نفاذ التسجيل الضريبي أم لا، ولكم مني وافر الاحترام والتقدير».

وفي يوم الإثنين (٢٠١٩/٠٣/٤٤هـ) الموافق (٢٠٢٠/١٠/٢٦م)، انعقدت الجلسة طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة (...) أصالة عن نفسها بموجب هوية وطنية رقم (...)، ومشاركة ممثل المدعى عليها (...) هوية وطنية رقم (...)، حيث عرض ممثل الهيئة العامة للزكاة والدخل على المدعية الاستفادة من القرار الوزاري الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين، إذا رغبت بذلك، شريطة سدادها لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها -إن وجدت- وتنازلها عن الدعوى الماثلة؛ ومن ثم التقدم بطلب الإعفاء من الغرامة المالية محل الدعوى، وبعرض ذلك على المدعية وافقت على العرض المقدم. وقد طلب الطرفان اعتبار القضية منتهية بذلك؛ وبناءً عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتًا للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن اعتراضها على غرامتي التأخير بالسداد والتأخير في تقديم الإقرار؛ وذلك استنادًا إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يُعَدُّ من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ٠٢/١١/١٤٣٨هـ، وحيث إن

النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يومًا من تاريخ الإخطار به، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٦م، وقدمت اعتراضها بتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٨م، مما تكون معه الدعوى قدمت خلال المدة النظامية واستوفت أوضاعها الشكلية؛ مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع؛ حيث إن الدعوى تنعقد بتوافر ركن الخصومة، ومتى تخلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى، فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، وحيث عرضت المدعى عليها على المدعية الاستفادة من القرار الوزاري رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٠٩هـ، الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك المكلف، شريطة سداد له لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها -إن وجدت- وتنازله عن الدعوى الماثلة؛ ومن ثم التقدم بطلب الإعفاء من الغرامة المالية محل الدعوى، وقد وافقت المدعية على ما قدم من المدعى عليها.

القرار:

وبناءً على ما تقدم، قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

- اعتبار القضية منتهية بما اتفق عليه الطرفان.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعى عليها، وبمثابة الحضورى بحق المدعية، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وحددت الدائرة (يوم الأربعاء ١٤٤٢/٠٣/٢٥هـ الموافق ٢٠٢٠/١١/١١م) موعداً لتسليم نسخة القرار.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.